

مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث في الجزائر

The contribution of environmental taxation to reduce pollution in
Algeria

كميلية بوكرة¹، لامية عاتي²

¹ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، kamiliaboukra@yahoo.fr

² جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، atilamia650@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2021-02-03 تاريخ القبول : 2021-05-10

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز خطورة المشاكل البيئية الاختلالية خاصة منها التلوث، والاتجاه الجديد نحو إدماج البعد البيئي إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت الدراسة على الجباية البيئية كأحد السبل الناجحة لتحقيق نمو اقتصادي في ظل بيئة خالية من التلوث، مع إبراز التجربة الجزائرية في مجال الجباية البيئية من خلال توضيح أهم أنواعها، وقد توصلت الدراسة أن للجباية البيئية دور هام في توجيه الموارد نحو الاستدامة البيئية ولكن يبقى قياس أثر الجباية البيئية على النمو الاقتصادي غير ممكن خاصة بالنسبة للجزائر نظرا لأن تطبيقها حديث النشأة

الكلمات المفتاحية : مشاكل بيئية، تلوث، نمو اقتصادي، جباية بيئية، جباية بيئية في الجزائر.

تصنيف JEL : Q560

Abstract:

This study aimed to highlight the seriousness of disruptive environmental problems, especially pollution, and the new trend towards integrating the environmental dimension in addition to achieving economic growth. The study relied on the descriptive and analytical approach, as the study focused on environmental taxation as one of the successful ways to achieve economic growth in an environment free from Pollution, highlighting the Algerian experience in the field of environmental taxation by clarifying its most important types, and the study found that environmental taxation has an important role in directing resources towards environmental sustainability.

¹ المؤلف المرسل: كميلية بوكرة ، kamiliaboukra@yahoo.fr

However, measuring the impact of environmental taxation on economic growth is not possible, especially for Algeria, given that its application is newly established

Keywords: environmental problems, pollution, economic growth, environmental taxation, environmental taxation in Algeria

Jel Classification Codes : Q560

مقدمة:

زادت حدة المشاكل البيئية في الآونة الأخيرة بعد انتشار ظواهر بيئية خطيرة خاصة منها ظاهرة الاحتباس الحراري، الذي بدأت تظهر نتائجه على الدول بعد الكوارث الطبيعية الحاصلة في الفترة الأخيرة، مما جذب الانتباه إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ إجراءات من شأنها حماية البيئة وهذا ما يتجلى لنا في معظم الاتفاقات التي تم عقدها بفضل منظمة الأمم المتحدة، والتي ألزمت الدول بتخفيض درجات الحرارة العالمية عبر العديد من الإجراءات خلال العقود القادمة.

التنمية المستدامة هي هدف ليس من السهل بلوغه إذ أن العديد من الدول ترى بأن المبالغة في اتباع الإجراءات الحمائية للبيئة ستدفع بمعدلات النمو للانخفاض، ولكن بعد احتساب التكاليف الناتجة عن التلوث ستظهر الآثار المالية للفصل بين البعد البيئي والبعد التنموي، من خلال التكاليف غير المباشرة التي يتم تحملها للتخلص من النفايات الناتجة عن الأعمال البشرية خاصة منها الاقتصادية، لهذا تبنت معظم الدول الاتجاه نحو الدمج بين البعد البيئي والبعد التنموي، من خلال العديد من الأساليب والجباية البيئية هي من أحد الأنواع الأكثر تطبيقا عبر العالم.

والجزائر كغيرها من الدول تحاول في خطواتها نحو تحقيق التنمية المستدامة هي مطالبة بالتحكم في مستوى التلوث، لهذا قامت باعتماد الجباية البيئية من خلال العديد من الأنواع التي تصنف إما بحسب نوع المادة الملوثة أو النشاط الملوث، كما تبنت تحفيزات من شأنها تعزيز هذا التوجه.

انطلاقا مما سبق تبرز لنا إشكالية دراستنا المتمثلة في: كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادي في ظل بيئة خالية من التلوث وما دور الجباية البيئية في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تبنت الدراسة مجموعة من الفرضيات:

* يشكل السعي إلى الدمج بين البعد البيئي والنمو الاقتصادي عائقا أمام الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

* تمثل الجباية البيئية وسيلة هامة لكبح التلوث؛

* تعتمد الجزائر على الجباية البيئية لتقليل حجم التلوث.

وسيتيم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع من مختلف جوانبه كما سيتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة الجزائر، وبالنسبة للدراسات السابقة فقد تم التطرق للموضوع ولكن بمتغيرات مختلفة أو من جوانب مختلفة وبعد اطلاعنا على بعض الدراسات السابقة يمكننا ايجاز أهمها في:

* هشام سفيان صوالثشي، يوسف بودلة، الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12،

جوان 2018

هدف هذا المقال إلى توضيح أهم الأنواع الضرائب الجبائية المعتمدة من طرف الجزائر لتخفيف التلوث، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى ضرورة وضع الدولة حيز التنفيذ لمجموعة القوانين والتشريعات التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على السلع الملوثة.

الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا أنها أهملت بعد النمو الاقتصادي وكذلك تطرقت إلى أنواع الضرائب البيئية لغاية سنة 2006، فيما تطرقت دراستنا للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث وكذلك أهم أنواع الضرائب البيئية في الجزائر لغاية صدور قانون المالية لسنة 2020.

* عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، سنة 2009-2010.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين التنمية المستدامة والتلوث وأوضحت مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث واختتمت الدراسة بالتطرق لحالة الجزائر، وقد كان من أهم نتائجها أن نجاح الجباية البيئية مرهون بتذليل صعوبات تطبيقها وان للتربية البيئية كذلك دور هام في الحد من التلوث.

الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة أننا ركزنا على النمو الاقتصادي وأهم المشاكل البيئية بصفة عامة والتلوث بصفة خاصة وكذلك في الإطار الزمني كما سبق التوضيح.

* بن نونة فاتح، سياسة الطاقة والتحديات البيئية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007

توصلت هذه الدراسة إلى أن النموذج الطاقوي المعتمد يعتبر ملوثا للبيئة وان النموذج المعتمد لم يصل إلى مستوى الكفاءة المطلوبة وأنه لابد من وضع نموذج طاقوي مستدام يضمن إدماج البعد البيئي.

وبالتالي فإن هذه الدراسة ركزت على قطاع الطاقة وأهملت باقي القطاعات التي يظهر أثرها بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث وهذا ما تتطرق إليه هذه الدراسة.

1. أهمية الاتجاه إلى مكافحة التلوث البيئي

لقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن 23% من جميع حالات الوفاة التي تحدث على نطاق العالم -وهي نسبة بلغت 12,6 مليون حالة عام 2012- ترجع إلى أسباب بيئية، تعزى 8,2 مليون حالة منها على الأقل إلى اسباب بيئية غير قابلة للانتقال، وتحمل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل عبئ الأمراض ذات الصلة بالتلوث، مع وجود أثر غير متناسب لذلك على الأطفال¹.

وللتلوث تكاليف اقتصادية كبيرة من زاوية خسائر الإنتاجية، تكاليف الرعاية الصحية والأضرار التي تلحق بالنظم الايكولوجية، ففي عام 2013 قدرت التكاليف من حيث الرفاه الناجمة عن الوفاة المرتبطة بتلوث الهواء الخارجي بنحو 03 ترليون دولار، أما فيما يتعلق بتلوث الهواء الداخلي كان الرقم يبلغ 02 ترليون دولار، وبالنسبة لتدهور نوعية المياه فقد كانت التكلفة من حيث الرفاه الناجمة عن الوفاة بسبب المياه غير المأمونة كبيرة جدا في كثير من البلدان النامية، ففي عام 2004 قدرت الخسائر الناجمة عن قصور خدمات المياه والصرف الصحي في البلدان النامية بمبلغ 260 بليون دولار سنويا، وهو ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان الفقيرة، وتبين من إحدى الدراسات أن التكلفة المقدرة لتدهور الأراضي بلغت 12,3% من الناتج المحلي لـ 42 بلدا في إفريقيا.

ويجب أخذ هذه التقديرات بتحفظ لأنها لا تشمل جميع الملوثات والنفايات، ومن المتوقع أن ترتفع بمرور الوقت تكاليف التلوث الاقتصادية الكبيرة نتيجة التأثير المباشر على الصحة وكذلك التأثير طويل الأجل على خدمات النظم الايكولوجية، والجانب الآخر لتكاليف التلوث هو فوائد العمل على معالجته، من خلال تحقيق وفورات ومكاسب اقتصادية كبيرة في إطار التنمية الخضراء الشاملة، ويتيح الانتقال إلى تكنولوجيا أقل تلويثا ومعتمدة على الطبيعة فرصا اقتصادية وفرصا للعمل أيضا، فالطاقة المتجددة وفرت فرصا للعمل لـ 9,8 مليون شخص على الصعيد العالمي عام 2016، مقارنة بـ 5,1 مليون شخص عام 2012، وتتاح فرص اقتصادية أيضا من بينها: فرص عمل من خلال إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها، ويتيح الابتكار في قطاع المواد الكيميائية طرقا جديدة لاستخدام الموارد القائمة بتكلفة أقل أو على نحو أكثر إنتاجا من خلال إيجاد بدائل أكثر أمانا من تلك المستخدمة حاليا، وتشير التوقعات إلى أن مجموع ما يتحقق على نطاق الصناعة من وفورات نتيجة للتطورات في الكيمياء الخضراء قد يبلغ 65,5 بليون دولار مما يمثل فرصة في السوق تبلغ قيمتها نحو 100 بليون دولار بحلول عام 2020.

وتتيح خطة عام 2030 فرصة لمؤسسات الأعمال للاستجابة لأهداف التنمية المستدامة ولاتخاذ إجراءات بشأن التلوث، وقد حددت لجنة الأعمال والتنمية المستدامة في تقريرها لعام 2017 فرصا قيمتها 12 ترليون دولار على الأقل، مع توفر أكثر من 60 فرصة في مجالات الغذاء، الزراعة والمدن، الطاقة والمواد، الصحة والرفاه، ويمكن أن يساعد كثير من هذه الفرص على التخفيف من التلوث، والحد من المنتجات والمواد وإعادة تدويرها واسترجاعها وإعادة تصنيعها².

2. دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الاحتباس الحراري، تضرر طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية، اتساع نطاق التصحر.... وغير ذلك من المشاكل البيئية، التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول خاصة منها المساهمة في إحداث هذه الظواهر الخطيرة، إلى الدعوة لدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى إثر ذلك كان عقد الأمم المتحدة لمؤتمرات حول البيئة والتنمية، وفيما يلي تلخيصا لأهم الآثار المناخية الناتجة عن الأنشطة البشرية، وكذلك إشارة

لأهم الاتفاقيات الدولية للتخفيف منها، حيث بدأ الاهتمام بمواضيع البيئة منذ عام 1988 والذي نتج عنه اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي عام 1992، وكان آخر اتفاق قمة باريس سنة 2015 والتي حملت شعار "كوكب واحد".

1.2 تلخيص لأهم الآثار المناخية للأنشطة البشرية

يمكن تلخيص النتائج العلمية لتقرير التقويم الرابع لمجموعة بين الحكومية لشؤون التغيرات المناخية (IPCC) والذي نشر سنة 2007 من التوصل إلى ما يلي:

- ازدياد تركيز غازات الصوبة الزجاجية في الغلاف الجوي العالمي زيادة ملحوظة نتيجة الأنشطة البشرية؛
- تزايد درجات الحرارة العالمية بما يتراوح بين 0.56 سيلسيوس إلى 0.92 سيلسيوس منذ 1905³؛
- هناك مليون من الكائنات والأنواع المهددة بخطر الانقراض: حيث يتناقص التنوع الحيوي بمعدل أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، تقول دراسة التقييم الشامل للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن هناك نحو مليون من الأنواع من الإجمالي ويقدر بنحو 8 ملايين تواجه خطر الانقراض، الكثير منها في غضون بضعة عقود. واليوم يزيد معدل الانقراض آلاف المرات عما كان عليه خلال العشرة ملايين سنة الماضية، ويعزى ذلك إلى الأنشطة البشرية، ومنها: التغيرات في استخدام الأراضي والبحار، والاستغلال المباشر للكائنات، وتغير المناخ، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية. ويدعم التنوع الحيوي الكثير من الخدمات البيئية للبشر، ولفقدانه آثار سلبية على سبل كسب العيش للسكان، وإمدادات المياه، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية الشديدة، وإذا لم تُتخذ إجراءات للحفاظ على البيئة، واستخدام الطبيعة على نحو يكفل لها مزيدا من الاستدامة فإن الأهداف العالمية المتصلة بالفقر، والجوع، والصحة، والمياه، والمدن، والمناخ، والمحيطات، والأراضي ستصبح في خطر⁴.

3. دور الحماية البيئية في دمج البعد البيئي في إطار متطلبات التنمية المستدامة:

مما سبق تبرز لنا أهمية الأدوات الاقتصادية في إدماج البعد البيئي ضمن التنمية المستدامة لدول العالم، وكذلك دورها في توجيه الأعوان الاقتصاديين لتبني هذا النهج في ممارساتهم المستقبلية.

1.3 تعريف الضرائب البيئية

تقدم الإصلاحات المالية البيئية إمكانيات استيعاب تكاليف تدهور النظم البيئية والاستخدام المكثف للموارد من خلال استخدام الضرائب الخضراء ورسوم الاستخدام، فضلا عن إزالة الإعانات الضارة للبيئة، على سبيل المثال في مجال الزراعة والطاقة، وقد تم تطبيق الإصلاحات المالية البيئية في عدد من البلدان النامية وحققت نجاحا من حيث: توليد الدخل، تحسين البيئة والحد من الفقر⁵.

وتشكل الضرائب أداة يمكن للحكومات استخدامها في مجال التمويل الأخضر، فالضرائب البيئية تحدد سعرا للتلوث ثم تسمح للسوق بتحديد مستوى التلوث، وخطط فرض الضرائب البيئية تساعد في تحديد "السعر الصحيح"، وهو ما يشكل شرطا مواتيا

لتنمية الاقتصاد الأخضر، وتشمل أفضل الممارسات في مجال تصميم أشكال مختلفة من فرض الضرائب البيئية: الضرائب على التخلص من النفايات ومن مياه المجارى، الضرائب على الكربون،...، ويمكن توجيه عائدات الضرائب عبر الصناديق البيئية الوطنية بغية استخدامها على نحو فعال⁶.

وتختلف الضريبة البيئية عن التصاريح القابلة للتداول في أنه رغم أنها كذلك من الأدوات الاقتصادية التي تستعمل بشكل متزايد للتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا البيئية، إلا أن هذه التصاريح تعمل على تحديد أولا المستوى الإجمالي للتلوث المسموح به، ثم تغادر السوق في تحديد السعر، فعلى سبيل المثال يمنح بروتوكول كيوتو البلدان القدرة على التفاوض بشأن ائتمانات خفض الكربون حيث تم تداول ما مجموعه 8,7 مليار طن من الكربون عام 2009 بقيمة 144 مليار دولار⁷، فيما قدم الآن أكثر من 90 بلدا نوعا من التسعير الكربوني أو الإصلاحات المالية في مساهماتهم المحددة وطنيا، التابعة للاتحاد الأوروبي مثيرا للاهتمام لأنه يوفر نظاما لتداول تصاريح الانبعاثات، ولكن السعر الآن منخفض جدا في الاتحاد الأوروبي. على الصعيد العالمي، فقد تم تسعير فقط 12٪ من انبعاثات الكربون، وهو ما يعني عدم تسعير ما يقرب من 90٪. لهذا علينا أن ننظر إلى أدوات تسعير الكربون مثل ضرائب الكربون مرة أخرى ونرى ما الذي يمكن فعله أكثر. تعد أدوات تسعير الكربون من بين أكثر الطرق فعالية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث أنها تستغل النطاق الكامل لفرص التخفيف بينما تحقق عائدات جديدة كبيرة⁸.

ويعتبر الاقتصادي البريطاني "أرتل سيسيل بيجو" أول من دافع عن فرض ضريبة على الضرر البيئي، في كتابه اقتصاديات الرفاهية الصادر عام 1920 أشار إلى التكاليف الخفية لانبعاث الدخان من المصانع في مانشستر بالإنجلترا. ويرى الاقتصادي بيجو pigou أن حل المشاكل البيئية إنما يكمن في تدخل الحكومات عن طريق استخدام الضرائب لحمل الذين يخفون المشكلات البيئية على تحمل تكاليف الضرر الذي يحدثونه، وعندئذ يحسبون التكاليف والفوائد التي تعود عليهم من الضرر البيئي، فإنهم سيضطرون إلى أخذ مصالح المجتمع في اعتبارهم، فإذا ارتفعت تكلفة ما يسبب ضرائب التلوث، فأى شركة تدار بأسلوب رشيد سوف تخفض التلوث كحماية لاقتصادها، وتعتبر نظريته وصفة سارية بين الاقتصاديين قبل أن تتحول إلى فكرة قانونية.

وعلى الجانب الآخر خلص الاقتصادي "كوسي coase" إلى أن مسألة الآثار الخارجية يمكن حلها بتخصيص الموارد الطبيعية، فإذا كان للملوث حق التلويث فمن حق الضحايا دفع الملوث (لكي يستفيد هذا الأخير من الموارد الطبيعية) بأن يؤدي إلى تعويض الضحايا عن الآثار المترتبة عن هذا الاستغلال، حسب رأيه فإن تخصيص الموارد الطبيعية تغير في توزيع المداخل وعدم المساس بالتنمية. وتتجاهل هذه النظرية البعد الوقائي الذي تأخذ به نظرية pigou، كما أنها تحمل أيضا دور السلطات العامة التي ترخص للحصول على الموارد الطبيعية وتتجاهل الطابع غير المؤقت للأضرار البيئية، ونتيجة لذلك فهي تتجاهل احتياجات الأجيال القادمة⁹.

2.3 أنواع الضرائب البيئية

يمكن تقسيم الضرائب البيئية على نطاق واسع إلى فئتين:

- **الضرائب القائمة على مبدأ "الملوث يدفع"**: تتألف من فرض رسوم على المنتجين أو المستهلكين لمسؤوليتهم في خلق الملوثات، فسنغافورة على سبيل المثال قدمت في سنة 1980 أول برنامج لتسعير الطرق في العالم، هذا البلد اليوم في طليعة الدول التي تتبنى أدوات التسعير للتعامل مع قضايا النفايات والمياه، كما حفز تقييم تكلفة التلوث على الابتكار واستخدام تكنولوجيات جديدة، بينما تسعى الشركات إلى الحصول على بدائل أنظف مثل استخدام شركات النفط العالمية لتقنيات امتصاص الكربون، وكذلك ما حدث في السويد إذ أدى إدخال ضريبة NOX إلى زيادة هائلة في استخدام تكنولوجيا مكافحة الانبعاثات (إذ ارتفعت نسبة استخدام الشركات لهذه التكنولوجيا من 07% إلى 62%)¹⁰؛

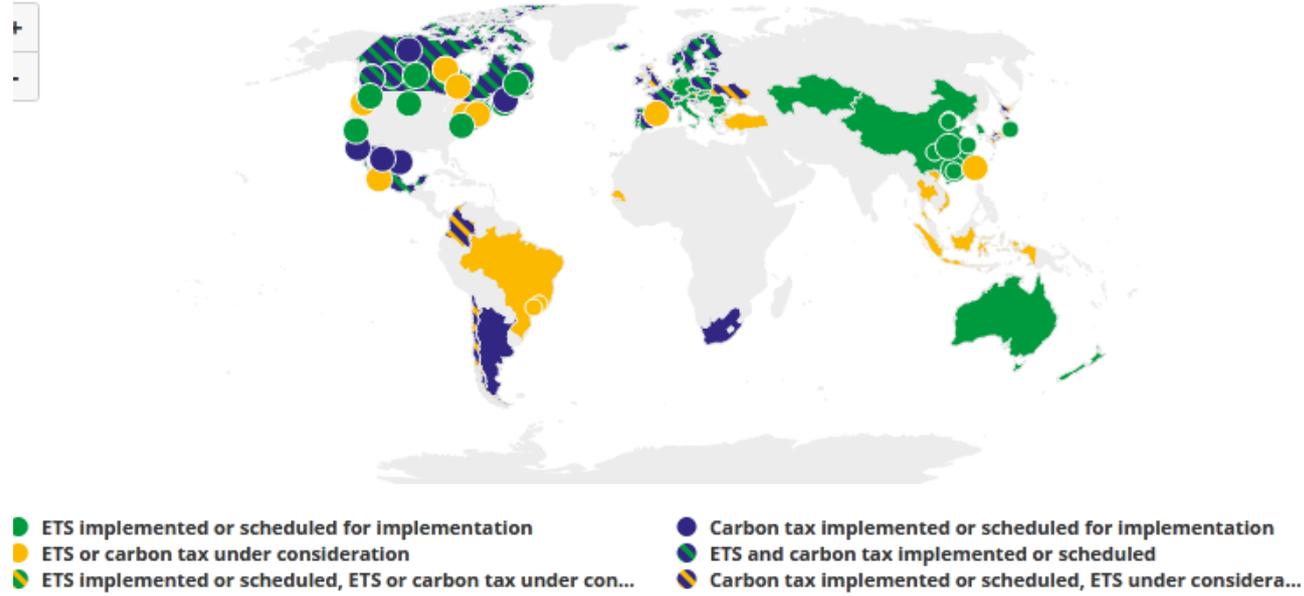
- **الضرائب على أساس مبدأ "يدفع المستخدم"**: تعاقب هذه الضرائب على استخراج أو استخدام الموارد الطبيعية مالياً، وتتم كثير من البلدان النامية بإدخال ضرائب على استخراج الموارد الطبيعية بما في ذلك الحقوق على موارد الغابات، أو رسوم ترخيص الصيد أو ضرائب الاستخراج سواء للموارد الطبيعية أو المعدنية أو النفطية، وقد تم استخدام الضرائب البيئية بنجاح من قبل العديد من دول العالم منذ السبعينات وثمانينات القرن العشرين، خاصة في الصين، ماليزيا، تايلاندا، الفلبين وتنزانيا¹¹؛

- **الضرائب على الانبعاثات الداخلية من الكربون**: يقوم برنامج تخفيض الكربون في Société Générale على آلية مبتكرة، تقوم هذه الآلية على دفع كيانات المجموعة لضريبة كربون داخلية على أساس انبعاثاتها من الكربون وتبلغ 10 يورو/طن كربون، ويتم تخصيص إيرادات هذه الضريبة للمبادرات الكفءة البيئية الداخلية التي يتم توزيعها في حفل لتوزيع الجوائز¹².

فقبل انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في نيويورك، خرج الملايين في أكثر من 150 بلدا في مختلف أنحاء العالم إلى الشوارع في سبتمبر/أيلول للمطالبة باتخاذ تدابير عاجلة بشأن تغير المناخ، وتذهب التقديرات إلى أن نصف مليون شخص تظاهروا في مدريد خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للمطالبة باتخاذ تدابير مناخية عاجلة، وفي الوقت نفسه اندلعت احتجاجات في أماكن كثيرة من العالم كرد فعل على التغيرات التي حدثت في أسعار السلع الأولية مثل الطاقة والنقل والمواد الغذائية¹³. يجب أن تكون سياسات تسعير الكربون المصممة تصميمًا جيدا، جزءا من حزمة من الأدوات التحويلية للعمل المناخي بغرض: تعزيز التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية، وتجسيد مبدأ "الملوث يدفع"، وضمان توزيع التكاليف والمنافع على نحو متكافئ مع عدم إلحاق الضرر بالفئات الضعيفة. وقد أشار أكثر من نصف البلدان (96 من بين 195 بلدا) إلى أنها تخطط أو تدرس استخدام سياسات تسعير الكربون للوفاء بأهدافها الوطنية المتعلقة بالمناخ (أو مساهمتها الوطنية لمكافحة تغير المناخ)، وتوجد حاليا 57 مبادرة لتسعير الكربون تغطي 20% من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم أو من المقرر إطلاقها. وفي إطار تصميم هذه السياسات وتطبيقها، من الأهمية بمكان تقييم أفضل السبل لاستخدام الإيرادات - تقدر بحوالي 45 مليار دولار في عام 2018 - على سبيل المثال، في المساعدة على تحقيق تحول عادل، وخفض ضريبة الدخل الشخصي، وتعزيز الإنفاق على الأولويات العامة الحيوية¹⁴.

والشكل الموالي يبين خريطة موجزة للمناطق المطبقة لتسعير الكربون وطنيا:

الشكل (01): خريطة موجزة للمناطق المطبقة لتسعير الكربون وطنيا



المصدر:

[https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data\(05/11/2020](https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data(05/11/2020)

, 21 :18)

4.3 التطورات التي عرفتها ممارسات الضريبة الايكولوجية

يمكن تلخيص أهم التطورات التي مست تطبيق الضريبة الايكولوجية في العناصر التالية:

- الاتجاه صوب إصلاح الضريبة الايكولوجية: الجباية الخضراء تشير إلى مفهوم الجباية كأداة لتسيير وحماية البيئة (حيث تتضمن الضرائب المستحدثة في إطار ما يسمى استدخال الآثار السلبية الخارجية للتلوث البيئي)، ويستدعي الأمر حيال ذلك إما فرض ضرائب على الملوئين لتغطية التكلفة أو الضرر الذي يلحقه نشاطهم الاقتصادي بالبيئة، أو إلغاء الضرائب أو تخفيفها بالنسبة لجهود صيانة وحماية البيئة من قبل الفاعلين الاقتصاديين¹⁵، وكذلك التعاون وتبادل المعلومات دوليا في هذا الإطار وكمثال عن ذلك التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، مما انجر عنه إقرار الاتحاد الأوروبي لاتفاق منفصل لاقتسام الأعباء لتمكين بلدانه الأعضاء من بلوغ الأهداف المقررة ضمن بروتوكول كيوتو¹⁶.

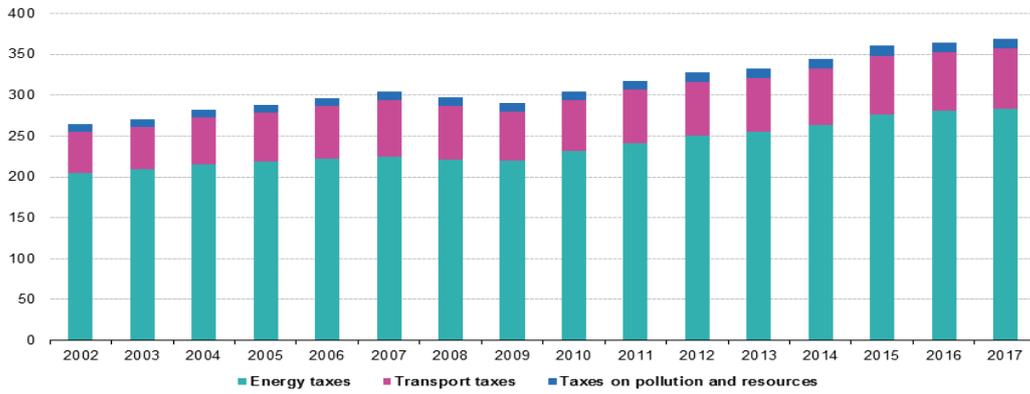
- استحداث ضرائب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: كعنصر رئيسي مشترك في كافة الإصلاحات الضريبية الايكولوجية، فقد تأكد لدى جميع بلدان العالم أن أكثر الطرق فعالية لبلوغ الأهداف البيئية هو فرض ضرائب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - الذي يمثل الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري-، ولكن نظرا لصعوبة قياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بدقة، فإن الضرائب تفرض على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاث هذا الغاز، وبذلك نستطيع القول من الناحية العملية أن هذه الضرائب تصنف في فئة ما بين ضرائب المنتجات وضرائب الانبعاثات البحتة، وتباين المعدلات الضريبية بدرجة ملحوظة فيما بين رواد الضرائب الايكولوجية وإن كانت أعلى المعدلات بفارق كبير هي المعدلات المطبقة في النرويج والسويد¹⁷.

- إصلاحات الضرائب البيئية ليس هدفها الرئيسي توليد إيرادات ضخمة: ففي معظم الحالات كان لهذه الإصلاحات هدف مزدوج يتمثل في تحسين الظروف البيئية واستخدام الأموال المحققة لتخفيف حدة التلوثات التي أحدثتها الضرائب الأخرى - لاسيما الضرائب ذات الأثر السلبي على العمالة-، مثال ذلك فرض الضرائب البيئية أتاح للدانمارك إمكانية تخفيض المعدلات الضريبية الحدية على دخل العمال واشتراكات الضمان الاجتماعي، وقامت السويد بتطبيق تخفيض عام كبير على ضرائب الدخل¹⁸.

والشكل الموالي يبين تطور الإيرادات الضريبية ذات الهدف الايكولوجي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2017:

الشكل (02): تطور الإيرادات الضريبية ذات الهدف الايكولوجي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2017

Total environmental tax revenue by type of tax, EU-28, 2002–2017
(billion EUR)



Source: Eurostat (online data code: env_ac_tax)

eurostat

المصدر :

([https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics)

[explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics) 25/02/2019,19 :45)

في عام 2017 ، بلغ إجمالي إيرادات الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي 28 (أي إيرادات الضرائب البيئية التي تجمعها الحكومات في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) 368.8 مليار يورو؛ يمثل هذا الرقم 2.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و 6.1٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، فمنذ عام 2002 إلى عام 2017 ، ازداد إجمالي إيرادات الضرائب البيئية في الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.2 ٪ سنويا (بالأسعار الحالية) في المتوسط بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بمتوسط سنوي قدره 2.6 ٪. في عام 2017 ، وكان مستوى إجمالي الإيرادات الضريبية البيئية في الاتحاد الأوروبي أعلى بنحو 104 مليار يورو عما كان عليه في عام 2002. وقد شكلت الضرائب على الطاقة أكثر من ثلاثة أرباع الإيرادات الإجمالية من الضرائب البيئية (76.9 ٪ من الإجمالي) في عام 2017 ، قبل الضرائب على النقل (19.8 ٪) وتلك المتعلقة بالتلوث والموارد (3.3 ٪).¹⁹

- مراعاة المنافسة الدولية: ففي حالة عدم وجود تدابير تعويضية قد تؤدي الضرائب البيئية إلى الإضرار بالمنافسة الدولية، هذا ما كان سببا وراء منح إعفاءات ضريبية لبعض مطلقي الانبعاثات الكثيفة من غازات الاحتباس الحراري- على الرغم من أن هذه الإعفاءات تميل إلى إضعاف الصلة بين الضريبة المدفوعة والغازات المنبعثة- كما تؤدي بطبيعة الحال إلى تخفيض الإيرادات المحققة، ومن ثم إمكانية تخفيض ضرائب العمل وغيرها من الضرائب، ومن أمثلة ذلك أن فنلندا قامت بإعفاء قطاع الكهرباء من ضريبة الكربون وتقوم الدانمارك "بإعادة تدوير" عائد ضرائب الانبعاثات لصالح الصناعة، وقامت في بعض الحالات بالاستعاضة عن الضرائب باتفاقات طوعية.²⁰

4. الحماية البيئية في الجزائر:

الجزائر كغيرها من الدول فرضت العديد من أنواع الضرائب البيئية وكان الغرض من ذلك هو توجيه الاستهلاك نحو المواد الأكثر تلويثا وتحفيز المشاركين الاجتماعيين على التقليل من الانبعاثات التي يساهمون بها، ولكن يبقى أن هذه التجربة حديثة مقارنة بالدول الأخرى لهذا لا بد من انتظار فترة من الزمن لملاحظة النتائج على أرض الواقع.

1.4 أنواع الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر:

من خلال هذا العنصر سنتطرق لأهم الضرائب التي فرضتها الجزائر من خلال قوانينها المالية على الأعوان الاقتصاديين، والتي تتمثل في:

- **صنف الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة:** يشمل هذا الرسم النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، وتبناه المشرع الجزائري لأنه في بداية تشكيل الضرائب البيئية كان المتسبب الرئيسي في التلوث البيئي النسيج الصناعي آنذاك، لهذا أسس أولا هذا الرسم ليشمل الأنشطة الملوثة المحددة قائمتها في المرسوم التنفيذي رقم 19-88، لتحصيل واستدخال تكاليف تلوث هذه المنشآت، ولضمان تمويل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، المؤسس موازاة مع تأسيسه من أجل عمليات إزالة التلوث، ومساعدة المنشآت الدافعة لهذا الرسم على إزالة التلوث، والتحول نحو الأساليب الإنتاجية الأقل تلويثا²¹.

يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم تنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 الذي حدد النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمعامل المضاعف عليها، حيث يصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين:

- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛
- النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.²²

ويمكن الاطلاع على المبلغ وحدوي للرسم بالعودة إلى أحكام المادة 61 من قانون المالية لسنة 2018، المعدل للمادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992²³.

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحدد في معامل مضاعف بين 1 و 10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.

يخصص حاصل هذا الرسم كما يأتي :

- 33% لميزانية الدولة؛

- 67% للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- **الضرائب والرسوم في مقابل الخدمات البيئية:** ساد لوقت طويل استهلاك واستغلال العديد من الموارد الطبيعية في الجزائر دون أن يكون لذلك مقابل وثمان يعكس تكاليف توفيرها، كالماء المستغل من كافة القطاعات وفي كثير من الأحيان يكون هذا الاستهلاك غير عقلاني أو يعرضه للتلوث، لهذا قامت الجزائر بتأسيس أجهزة لتسييره، كالديوان الوطني للتطهير والوكالة الوطنية للأحواض المائية، والوكالة الوطنية للسدود، وعلى رأسهم وزارة الموارد المائية، الأمر الذي أوجب تأسيس رسم مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الأجهزة²⁴.

إذ تم تأسيس رسمين تكميليين : رسم تكميلي على المياه المستعملة الصناعية و رسم تكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بناء على حجم أو كمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن النشاط التي تتجاوز حدود القيم. و يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي المحدد بموجب أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 و المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة و المتممة، و من المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و 5، حسب معدل تجاوز القيم المحددة²⁵. ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

- **المياه المستعملة الصناعية:**

• 34% لفائدة ميزانية الدولة؛

• 34% لفائدة البلديات؛

• 16% للصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

• 16% للصندوق الوطني للمياه.

- **التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:**

• 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

• 33% للصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

• 17% لفائدة البلديات.

- **رسم التطهير :** هو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية يطبق على كل الملكيات المبنية باسم المستأجر أو صاحب الانتفاع، يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية. ويحدد مبلغ الرسم حسب المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 كمايلي:

- ما بين 1500 دج و 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
 - ما بين 4000 دج و 14.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه ؛
 - ما بين 10.000 دج و 25.000 دج على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات ؛
 - ما بين 22.000 دج و 132.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه،
- ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه وهذا حسب ما جاء في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة. تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بعد اطلاع رأي السلطة الوصية، ويتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و /أو القابلة للاسترجاع لمنشأة المعالجة حسب المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة.
- **الضرائب والرسوم على المنتجات الملوثة:** تأسس هذا الرسم تباعا منذ قانون المالية لسنة 2002 إلى غاية قانون المالية لسنة 2006، وموضوعه جميع المنتجات التي يمكن لها أن تسبب تلوثا بيئيا، ويهدف هذا النوع من الرسوم إلى توجيه الاستهلاك إلى منتجات أقل تلويثا أو التقليل من استهلاكها أصلا، ويضم:
- * الرسم على المنتجات البترولية**
- يطبق الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية، وهذا وفقا للمعدلات المحددة في المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020²⁶.
- تمدد قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل وقواعد المنازعات المطبقة على الرسم على القيمة المضافة إلى الرسم على المنتجات البترولية، ويدفع ناتج هذا الرسم في مجمله لفائدة ميزانية الدولة.
- * الرسم على الوقود :** يطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز / العادي بالرصاص والغازويل، تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي :

الجدول (01): الرسم على الوقود

0.10 دج/ل	البنزين الممتاز / العادي بالرصاص
0.30 دج/ل	الغازويل

المصدر:

www.mfdgi.gov.dz (24/11/2020, 21 :50)

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية، و يخصص ناتج الرسم على الوقود كما يلي:

50 % للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة و50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

* الرسم على الأطر المطاطية الجديدة : حسب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2019 يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية

الجديدة المستوردة فقط ، ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يأتي :

● 750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة،

● 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

يوزع حاصل هذا الرسم، كما يأتي:

● 35 % لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

● 34 % لصالح ميزانية الدولة؛

● 30 % لصالح الصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني؛

● 1% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

* الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم في المادة 93 من قانون المالية لسنة 2020 هو رسم يطبق على الزيوت

والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، ويحدد هذا الرسم بـ

37.000 د.ج عن كل طن، وتخصص مداخل هذا الرسم كما يأتي :

● 42 % لفائدة ميزانية الدولة؛

● 34% لفائدة البلديات بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة داخل التراب الوطني، ولفائدة صندوق

التضامن والضمان للجماعات المحلية بالنسبة للزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة؛

● 24% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

* الرسم على الأكياس البلاستيكية : يحدد مبلغ هذا الرسم بـ: 200 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة

أو المصنعة محليا، ويخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث حسب ما ورد في المادة 94 من قانون

المالية لسنة 2020، وتخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

● 73 % لفائدة ميزانية الدولة؛

● 27 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

2.4 أنواع الرسوم التحفيزية المطبقة في الجزائر:

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم السابقة تطبق الجزائر رسوما تحفيزية تعمل على الحث للتقليل من حجم التلوث وتمثل في:

– الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و الخطرة : مثلما تم اعتماد رسوم على النشاطات أو المنتجات الملوثة تم اعتماد هذا الرسم للتشجيع على تجنب الملوثات أو التقليل منها ويضم:

* الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية: حسب المادة 89 من قانون المالية لسنة 2020 يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب : 30.000 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة، ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

• 46 % لفائدة ميزانية الدولة؛

• 38% للصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

• 16% لفائدة البلديات

* الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية : حسب المادة 90 من قانون المالية لسنة 2020: يحدد مبلغ هذا الرسم بسعر مرجعي قدره 60.000 دج للطن، يُخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

• 50% للصندوق الوطني للبيئة والساحل؛

• 30% لفائدة ميزانية الدولة؛

• 20% لفائدة البلديات.

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك مشاكل بيئية اختلالية ناتجة عن الأنشطة البشرية بصفة رئيسية ساهمت في ظهور وتفاقم ظاهرة التلوث خاصة وكذلك أدت إلى استنزاف للموارد الطبيعية والتي تعتبر حق للأجيال القادمة كذلك، وأن الاستمرار في الاستغلال اللاعقلاني للطبيعة سيؤدي إلى حدوث كوارث يصعب تجنبها، لهذا كان التوجه نحو حماية البيئة دون التخلي عن هدف تحقيق النمو الاقتصادي، فلا يمكن اعتبار أن حماية البيئة عائق أمام تحقيق النمو الاقتصادي إذا ما تم احتساب التكاليف والآثار السلبية التي تنتج عن التلوث البشري.

ولقد تبنت الدول العديد من الأساليب لتشجيع قطاعها الاقتصادية للتخفيف من ملوثاتها أو التخلص منها وتعد الحماية البيئية أحد هذه الأساليب ففيما تعمل على تشجيع المشروعات الصديقة للبيئة فإنها كذلك تعمل على كبح الاستثمار في القطاعات الملوثة، كما أنه يتم تسخير إيراداتها للتخلص من النفايات أو لتحسين نقاوة الطبيعة من الملوثات، ومن ذلك تبرز لنا أهمية الضريبة الأيكولوجية في دمج البعد البيئي ضمن التنمية المستدامة لدول العالم، ويتجلى لنا ذلك من خلال ما عرفته من تطورات ساهمت في تغذية التوجه نحو هذا النوع من الضرائب.

بالنسبة للجزائر حاولت مواكبة باقي الدول في هذا المجال من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية سواء على الأنشطة الملوثة الخدمات الملوثة او حتى المواد الملوثة كما قامت بفرض رسوم تمييزية ولكن يبقى المشكل في أن موارد الجباية البيئية لا تتجه كاملة لخدمة قطاع البيئة بل هناك دائما نسبة توجه لتمويل خزانة الدولة، وما هو معمول به أن هذه الجباية يجب أن تخصص لقطاع البيئة مثل إقامة مشاريع صديقة للبيئة أو توفير سلع وخدمات من شأنها توجيه الطلب نحو السلع الأقل تلويثا. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها ما يخص الجانب النظري ومن ما يخص الجانب التطبيقي وتمثل أهمها في:

- لم يعد التلوث المشكلة البيئية الوحيدة التي تقلق دول العالم بالرغم من أنها أخطر مشكلة يمكن أن يعاني منها، إذ هناك مشاكل بيئية أخرى حضيت بالاهتمام في الفترة الأخيرة كمشكلة نضوب الموارد؛
- إن عدم المساهمة في التقليل من حدة الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية يؤدي على ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية....؛
- الاهتمام بالنمو الاقتصادي لا يعن إهمال الجانب البيئي بل لابد من مراعاة تحقيق نمو اقتصادي في ظل بيئة نظيفة؛
- إدماج تكاليف التخلص من المشاكل البيئية في الأنشطة الاقتصادية يجعلها أكثر تكلفة لهذا لابد من مراعاة العمل في ظل أنشطة صديقة للبيئة أو بمنتجات أقل تلويثا أو العمل على تقليل حدة الانبعاثات اثناء الأنشطة الصناعية وليس قبلها؛
- تغذية الاتجاه الجديد (نمو اقتصادي في بيئة خالية من التلوث) يمكن تحقيقه بالعمل على تطبيق عدة اساليب أو أدوات من بينها الجباية البيئية أو الايكولوجية؛
- تطبيق الجباية البيئية يختلف من بلد إلى آخر حسب درجة تقدمه؛
- تطبيق الجزائر للجباية البيئية يعتبر حديث العهد وقد اتخذ عدة اشكال؛
- حرصت الجزائر على دفع متعاملها نحو الوعي البيئي من خلال ضرائب على الأنشطة والخدمات الملوثة، كما تشجع على استغلال المواد الاقل تلويثا من خلال ضرائب على المنتجات الملوثة؛
- لم تكتف الجزائر بتطبيق الجباية البيئية ولكن عملت على تطبيق رسوم تمييزية؛
- حصيلة الجباية البيئية في الجزائر لا تخصص بكاملها للبيئة كما هو معمول به في العديد من الدول ولكن هناك نسبة تتوجه إلى الخزانة العمومية.

ولتحسين الوضع توصي هذه الدراسة ب:

- * دمج البعد البيئي في كافة الاتفاقيات المبرمة سواء دوليا أو محليا؛
- * تعميم تطبيق الضرائب البيئية على كافة الأنشطة وجعلها تصاعدية حسب نسبة التلوث المتسبب بها؛
- * الرسم التمييزي لا يجب تطبيقه على نشاطين فقط بل لابد من تطبيقه على كافة المجالات؛
- * الاهتمام بالتوجه نحو الطاقات المتجددة باعتبارها أقل تلويثا؛

- * تخصيص الحصيلة الناتجة عن الجباية البيئية في جوانب بيئية دون غيرها؛
- * توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاستثمار في أنشطة صديقة للبيئة مثل إعادة التدوير للنفايات؛
- * الاهتمام بالتربية البيئية وتنمية الوعي البيئي من خلال إدماجه ضمن البرامج الدراسية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. حسين مصطفى غانم، الإسلام وحماية البيئة من التلوث، مكتبة الملك فهد، مكة المكرمة، 1997
2. عبد الله الحرشي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012
3. محمد نعيم فرحات، التشريعات العربية المتعلقة بأمن وحماية البيئة من التلوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998

المقالات العلمية:

1. هانس-هولجير روجنر، دع السوق يقرر: يجب أن ندع السوق يقرر ما إذا كانت الطاقة النووية اقتصادية كما هي نظيفة، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية العدد 49/1، سبتمبر/أيلول 2007
 1. جميلة مرابط، التكاليف المجتمعية لاستهلاك الطاقة وفلسفة الضريبة البيئية، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 90، مركز العمل التنموي، فلسطين، ديسمبر 2016
 2. هشام سفيان صوالثشي، يوسف بودة، الجباية البيئية كآلية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جوان 2018
- منشورات لمؤسسات محلية، إقليمية ودولية:
1. باتر محمد علي وردم، أساطير الطاقة النووية: كيف يخدعنا لوبي الطاقة ذر الرماد في العيون، مؤسسة هنرش بل الألمانية، رام الله فلسطين، حزيران 2011
 1. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، نحو كوكب خال من التلوث، الدورة الثالثة، نيروبي، 4-6 ديسمبر 2017

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الإسكوا-، التمويل الأخضر للمنطقة العربية، سلسلة الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر ريو 20+، الاجتماع حول السياسات الاقتصادية الداعمة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، بيروت، 20-21 تموز 2011

1. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الغابات، تغير المناخ وتأثيره في عمل منظمة الأغذية والزراعة وانشطتها في مجال الغابات، الدورة الرابعة والعشرون، روما، 16-20 يوليو 2018

2. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -اليونيدو-، الاستثمار في منشآت الأعمال الخضراء وتمويلها، المؤتمر العام الدورة الثالثة عشر، مركز فيينا الدولي، 09/12/2009

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 08-2014/12/09

3. خالد بن محمد أبو الليف، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014

المذكرات والأطروحات:

4. شبانة نادية، إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018، ص 100

المراجع باللغات الأجنبية:

5. Fédération Bancaire Française, 2015, Banque & Climat, Paris, France
6. L'ONEC, aout 2012, Evaluation des activités de la banque dans l'énergie, l'environnement et le changement climatique
7. PNUE, 2011, Vers une économie verte : Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, France
8. Reppelin-Hill.V, Norregard.J, 12/2000, Controlling Pollution : Using Taxes and Tradable,FMI, Washington
9. Kamelgam.Y, 02/2015, Financements verts : quelle contribution des banques et assurances européennes?, Novethic, France
10. Geneva, 2 June 2016 - An exclusive interview with Revolve in Brussels about the role of fiscal policy and carbon pricing in combating climate change – or “climate variability” as coined by Steven Stone

الأنترنت:

11. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics 25/02/2019,19 :45
12. <https://portail.cder.dz> (31/12/2017 ; 17 :34)
13. <https://www.unenvironment.org/ar/node/2041>(25/02/2019, 18 :32)
14. www.mfdgi.gov.dz (24/11/2020, 21 :50)
15. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/12/20/year-in-review-2019> تاريخ 2020/11/05(الاطلاع 20.32 ،

16. [https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data\(05/11/2020, 21 :18\)](https://carbonpricingdashboard.worldbank.org/map_data(05/11/2020, 21 :18))

17. <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1332/> (21.48، 2020/11/05 تاريخ الاطلاع

18. <https://www.unenvironment.org/news-and-stories/news/role-fiscal-policy-and-carbon-pricing-combating-climate-variability->

¹ - جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 4-6 ديسمبر 2017، ص 06

² - جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نفس المرجع، ص 10

³ - هانس-هولجير روجنر، سبتمبر/أيلول 2007، ص 29

⁴ - دونا بارن وديفيانشي وادوا، استعراض لاهم احداث العالم 2019 في 14 شكلا بيانيا، راجع الموقع

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/12/20/year-in-review-2019> تاريخ الاطلاع 2020/11/05 20.32 ،

⁵ - ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، 08-09 ديسمبر 2014، ص 102

⁶ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الإسكوا-، 20-21 تموز 2011، ص 27

⁷ - PNUE, 2011, P :31 ;32

⁸ - *Geneva, 2 June 2016 –look* : <https://www.unenvironment.org/news-and-stories/news/role-fiscal-policy-and-carbon-pricing-combating-climate-variability-> 25/02/2019, 18:58

⁹ - جميلة مرابط، التكاليف المجتمعية لاستهلاك الطاقة وفلسفة الضريبة البيئية، 2016، الموقع:

<https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1332/> تاريخ الاطلاع 2020/11/05، 21.48

¹⁰ - PNUE, OPcit, P :31

¹¹ - PNUE, OPcit, P :32

¹² - Fédération Bancaire Française, 2015, P :26

¹³ - دونا بارن وديفيانشي وادوا، استعراض لاهم احداث العالم 2019 في 14 شكلا بيانيا، راجع الموقع

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/12/20/year-in-review-2019> تاريخ الاطلاع 2020/11/05 20.32

¹⁴ - دونا بارن وديفيانشي وادوا، استعراض لاهم احداث العالم 2019 في 14 شكلا بيانيا، المرجع السابق

¹⁵ - عبد الله الحرشي حميد، 2012، ص 24

¹⁶ - Valerie Reppelin-Hill, John Norregard, 12/2000, web site : www.imf.org 24/12/2018 ; 13 :07

¹⁷ - Valerie Reppelin-Hill, John Norregard, OPCIT, 24/12/2018 ; 13 :07

¹⁸ - Valerie Reppelin-Hill, John Norregard, OPCIT, 24/12/2018 ; 13 :07

¹⁹ - [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics)

[explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Environmental_tax_statistics) 25/02/2019, 19 :45

²⁰ - Valerie Reppelin-Hill, John Norregard, OPCIT, 24/12/2018 ; 13 :07

²¹ - هشام سفيان صوالنتشي، يوسف بودة، جوان 2018، ص 135

²² www.mfdgi.gov.dz 24/11/2020, 21 :50

²³ www.mfdgi.gov.dz (24/11/2020, 21 :50)

²⁴ - هشام سفيان صوالنتشي، يوسف بودة، مرجع سبق ذكره، ص 135

²⁵ - www.mfdgi.gov.dz (24/11/2020, 21 :50)

²⁶ - www.mfdgi.gov.dz (24/11/2020, 21 :50)